المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله وسلم وبارك عليه، وعلى آله وصحبه أجمعين. . . **أما بعد**:

فإن المستقرئ لما كُتب في القضايا الشرعية المطروحة في الفكر الإسلامي المعاصر يجد أن من أكثر القضايا حضورًا فيه وأوسعها انتشارًا في نواديه: قضية العذر بالجهل، فقد نالت هذه القضية حجمًا كبيرًا من البحث والنقاش، واستوعبت قدرًا واسعا من جهود الباحثين؛ نتيجة تعلقها القوي بقضية التكفير وحكم الواقعين في الشرك الأكبر خاصة، وتطور الحوار فيها حتى ملأت الدنيا وشغلت الناس، وأضحت توصف بأنها واحدة من أخطر القضايا التي يتعرض لها الفكر الإسلامي، وأدق المسائل العقدية التي أثرت على مسيرة العمل فيه.

وقد أكثر المعاصرون من الخوض في غمارها، وألفوا فيها مؤلفات عديدة، حتى غدا من العسير متابعة كل ما طُرح فيها من بحوث، ومع كثرة تلك البحوث وتنوعها فإن قضية العذر بالجهل ما زالت تعاني من عدم وضوح الرؤية في كثير من التقريرات التي طُرحت حولها، وظل عدد من قضاياها ملتبسًا لا تتبين به حقيقة الأمر، وأضحت الأدلة التي يستند إليها المشاركون في بحثها من الكثرة والتنوع والتداخل فيما بينها إلى درجة فقدان التمايز بين المنطلقات والمآخذ.

ولا عجب أن يحدث كل ذلك في قضية كقضية العذر بالجهل، فإنها متعلقة بباب التكفير، ذلكم الباب الذي هو من أعمق مسائل الدين وأدقها فهمًا وعلمًا ومأخذًا، فأضحى جراء ذلك من أكثر القضايا التي اختلفت فيها طوائف الأمة وأوسعها اضطرابًا.

والمستقرئ للتراث الإسلامي يهوله كثرة ما وقع فيه من خلاف، ويستوقفه ما حصل فيه من تجاوزات منهجية وشرعية، حتى يكاد المتابع يعجز عن فهم تقريرات الفقهاء فيه ويصعب عليه لملمة أطرافها ويعسر عليه تحصيل ضوابطها، فضلًا عن أن يخرج منها بصورة واضحة تضبط له باب التكفير، وقد نبه على خطورة باب التكفير وعلى كثرة الاضطراب والقلق في ضبط مفاصله عدد من العلماء، وفي هذا يقول ابن أبي العز حاكيًا عظيم الاختلاف فيه: «واعلم ـ رحمك الله وإيانا ـ أن باب التكفير وعدم التكفير، باب عظمت الفتنة والمحنة فيه، وكثر فيه الافتراق، وتشتتت فيه الأهواء والآراء، وتعارضت فيه دلائلهم»[(١)].

وتوالت شكاية العلماء من كثرة الاضطراب في هذا الباب، وتجذر الاختلاف الشديد فيه، وتتابعت تحذيراتهم من سعة الأخطار المحتفة به، وفي هذا يقول الغزالي: «للفِرَق في هذا ـ أي: باب التكفير ـ مبالغات وتعصبات، فربما انتهى بعض الطوائف إلى تكفير كل فرقة سوى الفرقة التي يعتزي إليها»[(٢)]، ويؤكد ابن تيمية الاضطراب الحاصل في التكفير فيقول: «اضطربت الأمة اضطرابا كثيرًا في تكفير أهل البدع والأهواء كما اضطربوا قديمًا وحديثًا في سلب الإيمان عن أهل الفجور والكبائر»[(٣)].

ونتيجة لوعورة باب التكفير وضخامته كاد اليأس يسيطر على بعض العلماء من استجلاء الصورة فيه وضبط مقاصده ومعاقده، وها هو الجويني يبين عما هو قائم في نفسه عن هذا الباب فيقول في سياق بيانه لوعورة قضية التكفير: «فإن قيل: فصِّلوا ما يقتضي التكفير وما يوجب التبديع والتضليل، قيل: هذا طمع في غير مطمع، فإن هذا بعيد المدرك ومتوعر المسلك، يستمد من تيار بحار علوم التوحيد، ومن لم يحط بنهايات الحقائق لم يتحصل في التكفير على وثائق، ولو أوغلت في جميع ما يتعلق به أطراف الكلام في هذا الكتاب لبلغ مجلدات ثم لا يبلغ منتهى الغايات»[(٤)].

وقد كان من آثار تلك الصعوبة أن اضطرب أتباع الأئمة في نقل أقوالهم وتحريرها، «فما من الأئمة إلا من حكي عنه في ذلك قولان، كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وصار بعض أتباعهم يحكي هذا النزاع في جميع أهل البدع؛ وفي

(١) شرح الطحاوية، ابن أبي العز (٤٣٢).

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي (٢٦٤ص)، وانظر: الأصول والفروع، ابن حزم (٢٣٥).

(٣) الفتاوى، ابن تيمية (١٢/ ٤٦٦)، وانظر: الفتاوى، ابن تيمية (٢٣/ ٣٤٥)، والمعلم بفوائد مسلم، المازري (١/ ٢٥).

(٤) الغياثي، الجويني (١٨٦).

تخليدهم حتى التزم تخليدهم كل من يعتقد أنه مبتدع بعينه، وفي هذا من الخطأ ما لا يحصى؛ وقابله بعضهم فصار يظن أنه لا يطلق كفر أحد من أهل الأهواء؛ وإن كانوا قد أتوا من الإلحاد وأقوال أهل التعطيل والاتحاد»[1].

والاضطراب الواقع في باب التكفير يرجع إلى أسباب أهمها سببان: **الأول**: الاضطراب في ضبط الأمور المكفرة وتحديد مناطاتها، **والثاني**: الاضطراب في ضبط شروط تكفير المعين وضوابطه، وانزياح ذلك كله إنما يكون بتحرير المناطات الحقيقية التي تحدد ما يدخل في دائرة المكفرات وما لا يدخل، وبضبط شروط التكفير وضوابطه التي يمكن التحقق من خلالها من حال المعين الواقع فيما هو كفر.

ومن هنا كانت قضية العذر بالجهل من أصعب المسائل وأعمقها مأخذا، وفي بيان خطر هذه القضية يقول العثيمين: «مسألة عظيمة شائكة، وهي من أعظم المسائل تحقيقًا وتصويرًا»[2].

ومما زاد من كثرة الخلاف في قضية العذر بالجهل وسعة الاضطراب فيها وحِدَّة المواقف في التعامل معها أن عددا من الخائضين في غمارها لم يكن يمتلك رؤية واضحة فيها ولا تصورًا ناضجًا عنها، ونتيجة لذلك وقع الخلط بين مقامات البحث فيها، فبعضهم لم يكن يفرق بين مقام التكفير المطلق ومقام تكفير المعين، ولم يكن يفرق بين المقتضيات القدرية والمقتضيات الشرعية، وبعضهم لم يكن لديه تصور كافٍ عن الأصول الكلية التي تقوم عليها قضية العذر بالجهل مما يجب أن تراعى في مسيرة البحث فيها، وبعضهم لم يكن لديه تفريق بين أنواع الأدلة التي تتعلق بها، فأخذ يستدل بأدلة خارجة عنها، أو يعتمد على أدلة ليست هي الأدلة الأصلية فيها، وغير ذلك من الأخطاء المنهجية مما سيأتي شرحه مفصلًا في أثناء البحث.

وأخذ بعضهم يعتمد على الأقوال المفردة لبعض الأئمة، ولم يحرص على استيعاب كل تقريراته في القضية، ولم يراع أصوله الكلية التي أقام عليها تصوراته ومواقفه الشرعية بحيث يوازن بين ما انتهى إليه من تحرير قوله وبين تلك الأصول.

ومما زاد من تشعب القول في قضية العذر بالجهل وكثرة الاضطراب فيها: تنوع منطلقات الخائضين في بحثها، وقوة الدافع للبحث فيها وتعدد السياقات والمقامات التي يتم تناولها من خلالها، وقد أشار ابن تيمية إلى تأثير هذه الحال في قضية الإسلام والإيمان حيث يقول: «فإن الناس كثر نزاعهم في مواضع في مسمى الإيمان والإسلام

(١) الفتاوى، ابن تيمية (٦١٨/٧)، وانظر: المرجع السابق (٣٤٨/٢٣).

(٢) الشرح الممتع، العثيمين (١٩٣/٦).

لكثرة ذكرهما وكثرة كلام الناس فيهما، والاسم كلما كثر التكلم فيه فتُكُلِم به مطلقًا ومقيدًا بقيد ومقيدًا بقيد آخر في موضع آخر كان هذا سببًا لاشتباه بعض معناه، ثم كلما كثر سماعه كثر من يشتبه عليه ذلك. ومن أسباب ذلك أن يسمع بعض الناس بعض موارده ولا يسمع بعضه، ويكون ما سمعه مقيدا بقيد أوجبه اختصاصه بمعنى، فيظن معناه في سائر موارده كذلك»[1].

وإدراك الاضطراب المتجذر في باب التكفير وضوابطه يدعو السابحين في بحاره والخائضين في غماره إلى التريث والهدوء في التعامل مع مسائله وتطبيقاته، ويدفعهم إلى تفهم الحالة التي عاشها الفكر الإسلامي وما زال يعيشها في التعاطي مع قضية التكفير، ويدعوهم إلى فتح الأبواب الواسعة إلى إعذار المختلفين فيها بعضهم لبعض، وإلى تلمس المعاذير التي تجعل الأنفس أكثر وعيًا والقلوب أوسع رحابة.

الجديد الذي يضيفه البحث في هذه القضية:

يهدف هذا البحث إلى تأصيل قضية العذر بالجهل، ويحاول أن يكشف اللثام عما تلبست به من غموض ووعورة، ويسعى جاهدا إلى أن يتجاوز الإشكاليات المنهجية التي وقعت في بحثها، ويتخلص من الأخطاء المعرفية والبحثية التي أثرت فيها؛ حتى نخرج فيها برؤية ناضجة وتصور واضح وبنية متماسكة، وبناء محكم.

ومع أنه كتبت بحوث كثيرة في مناقشة إشكالية الإعذار بالجهل إلا أن الجديد الذي يمكن أن يضيفه هذا البحث يجده القارئ في التركيز على تحرير وضبط ثلاثة أمور محورية في هذه القضية، وهي:

الأمر الأول: تحرير الأقوال بشكل واضح والكشف عن المفاصل الحقيقية المميزة لكل قول عن مقابله، وتسليط الأضواء عليها، وكذلك تحرير مقالات العلماء وضبط آرائهم عن طريق جمع مفترقها وفهمها مع استحضار أصولهم المعرفية والشرعية.

الأمر الثاني: تحرير الأدلة المعتمدة في الاستدلال على كل قول، وتمييز بعضها عن بعض، وقد تجاوز البحث الطريقة التي سلكها كثير ممن بحث في هذه القضية، فلم يتعامل مع الأدلة كنصوص مفردة مفرقة بعضها عن بعض، وإنما قام بتصنيف الأدلة إلى أنواع، وكل نوع تدخل تحته أعداد من أفراد الأدلة، وهذه الطريقة تؤدي إلى رؤية

(١) الفتاوى، ابن تيمية (٧/ ٣٥٦).

أتقن وأعمق في الاستدلال وتساعد على تنمية الفهم للنصوص الشرعية المرتبطة بتلك القضية وتحليقه عاليًا، كما سيظهر في أثناء البحث.

الأمر الثالث: تحديد الأصول المنهجية المؤثرة، فالبحث في القضايا الكلية كقضية الإعذار بالجهل لا بد أن يكون مرتبطًا بأصول منهجية كبرى ومرتكزًا على مسلمات أساسية، سواء كانت ظاهرة في أثناء الكلام أو لم تكن كذلك، والإعراض عن تلك الأصول والانصراف عن اعتبارها في النظر في القضية مشكل جدًا، ولهذا فإن البحث حاول أن يسلط الأضواء على تلك الأصول المنهجية ويعطيها حقها من البحث والإظهار، وحاول أن يكشف عن مقدار تجذر أثرها في الأقوال ويبين خطرها في تحديد مساراتها.

ولا بد من التأكيد على أنه لم يكن القصد من الخوض في بحث هذه الإشكالية الانتصار لطائفة معينة ولا لحزب معين ولا لاتجاه معين، ولا يقصد به في المقابل التقليل من شأن طائفة معينة أو احتقار رأي معين أو اتجاه معين، كل هذه الحيثيات غير مقصودة في البحث ولم يلتفت إليها في مسيرة بنائه، وإنما المقصود الوحيد منه محاولة تأصيل مسألة شرعية شائكة، وإقامة الأدلة على القول الصحيح فيها والجواب عن الأدلة المعارضة له.

ولأجل الوصول إلى ذلك الهدف فقد توجه البحث نحو المقالات والألفاظ والعبارات التي تحفظ لأهل العلم قدرهم ولأهل الجهد جهدهم، وتراعي حق الإعذار فيمن اجتهد وبذل وسعه في معرفة الحق، وقد أعرض عن استعمال الأساليب المنافية للمنهجية العلمية، فلم يعمد إلى اتهام أحد في نيته وقصده، ولا إلى التقليل من علمه، ولا القدح في ديانته، ولم يستعمل الألفاظ الجارحة ولا الأساليب المتشنجة، وإنما كان منصبًا في جملته على القضايا العلمية بحثًا وتحريرًا وتأصيلًا.

والمأمول من القاصد إلى قراءة البحث أن يتخلص من كل ما حاول البحث أن يتخلص منه، وأن يطّرح جانبًا أي محاكمة إلى غير الدليل الشرعي، فلا يحاكم النيات ولا يعتمد على أمور غير معتبرة في تصحيح الأقوال وتضعيفها، وأن يحاول توجيه همه إلى الأفكار المذكورة في البحث ليتحقق من صحتها أو خطئها، ويحرص على هدوء النفس والبعد عن كل ما يجعل الذهن منصرفًا إلى اعتبارات ليست معتمدة في بناء الأحكام الشرعية، ثم بعد ذلك يحكم بما يراه موافقًا لنصوص الشرعية ولمقتضيات أصولها الكلية إما موافقة للبحث أو مخالفة له.

وقد قام البحث على تمهيد وفصلين وخاتمة:

أما التمهيد: فاشتمل على بيان خطورة الشرك وبيان الدلائل الشرعية والعقلية الدالة على قبحه ووجوب الحذر منه، واشتمل أيضًا على بيان الانحراف الذي وقعت فيه أطياف من الأمة وشرح لحقيقة تعلقهم بالشرك، وتحرير محل البحث وموطن النزاع فيه.

أما الفصل الأول: فهو في بيان اتجاه الإعذار بالجهل: حقيقته، وبنيته الاستدلالية، وأصوله المنهجية، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث، وهي:

المبحث الأول: حقيقة اتجاه الإعذار بالجهل، والقائلون به.

المبحث الثاني: البنية الاستدلالية لاتجاه الإعذار بالجهل.

المبحث الثالث: الأصول المنهجية التي بُنِيَ عليها الإعذار بالجهل.

أما الفصل الثاني: فهو في بيان اتجاه المنع من الإعذار بالجهل: حقيقته، وبنيته الاستدلالية، وأصوله المنهجية، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث، وهي:

المبحث الأول: حقيقة القول بعدم الإعذار بالجهل، والقائلون به.

المبحث الثاني: البنية الاستدلالية لاتجاه المنع من الإعذار بالجهل.

المبحث الثالث: الأصول المنهجية التي بني عليها اتجاه المنع من الإعذار بالجهل.

وأما الخاتمة: ففيها أهم الخلاصات والاستنتاجات المنهجية والعلمية التي قررت في البحث وكانت معتمدة فيه.

وأسأل الله تعالى أن يرينا الحق حقًا ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلًا ويمن علينا باجتنابه، وأسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصا لوجه الكريم، وأن ينفع به، وأن يجعله مباركًا، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وقبل أن أغادر مقدمة البحث أود أن أتشرف بالشكر لكل من ساعدني في هذا البحث وأعانني فيه برأي أو بمرجع أو بفكرة أو بإحالة، وأخص بالشكر كل من الشيخ الأستاذ الدكتور: عبد الله بن محمد القرني، على اهتمامه بالبحث وقراءته له كاملًا، وعلى ما قدمه حوله من ملحوظات منهجية وعلمية هامة، والشيخ الدكتور: محمد الحاج عيسى (من مشايخ الجزائر)، فقد قرأ البحث قراءة فاحصة ودفع إليّ بحزمة ضخمة من الأخطاء، وتبرع بقدر كبير من المقترحات الهامة حول عدد من قضاياه، والشيخ الصديق: فهد بن صالح العجلان على ما أبداه من اهتمام بالبحث، وعلى ما اقترحه من إفادات علمية ومنهجية، والشيخ الصديق: ياسر بن ماطر المطرفي، على

ما أبداه حول البحث من نظرات نقدية دقيقة وما اكتشفه فيه من نقص وضعف، والشيخ الصديق: مصطفى بن سعيد إيتيم (من الجزائر)، فإنه أخذ البحث من أوله إلى آخره قراءة وتنقيبًا، وجمع حوله ملاحظات علمية ومنهجية وفنية دقيقة، كانت متخللة في مفاصل البحث، ودفع بها إلي، وقد استفدت منها كثيرًا.

وقد ارتقى البحث بقراءتهم له درجات عالية، وتخلص بسببها من ملاحظات كثيرة، فأنا مدين لهؤلاء الفضلاء ومأسور بما أسدوه من أفضال، فلهم مني الشكر الجزيل والثناء العاطر والدعاء المتجدد.

سلطان بن عبد الرحمٰن العميري
جامعة أم القرى ـ قسم العقيدة
Soltan866@hotmail.com